

## خلال تدشينه البث التجريبي للقناة

## الجبري: «أطفال الكويت» تعزز رسالة تلفزيون الكويت الوطنية في بناء الأجيال فكرياً وتربوياً وثقافياً

وأضاف أن الإطلاق التجريبي للقناة جاء اليوم وفق تعليمات وزير الإعلام بعد شهر من العمل والتخطيط والدراسة بين قطاعات وزارة الإعلام ذات العلاقة وبين الخبراء والمختصين في مجال الطفل.

وأوضح أن الخبراء والمختصين في مجال الطفل اتفوا على خطة تلفزيون الكويت في إطلاق قناة خاصة بالطفل تسعى إلى ملامسة احتياجات الطفل ومخاطبته بأسلوب علمي وتربوي يواكب مداركه العقلية. وذكر الخالدي أن بث (أطفال الكويت) سيكون عبر تردد قناة (سبورت بلس) إضافة إلى إمكانية مشاهدتها عبر باقة قنوات تلفزيون الكويت على الأجهزة الذكية.

وشدد على أن القناة تواكب تطور صناعة أعمال الطفل العالمية في المحتوى والشكل من خلال تقديم برامج ومواد إعلامية تلفزيونية تسد احتياجات الطفل الكويتي.

وأشار إلى حرص القناة الجديدة على تغطية كافة أفرع الثقافة والمعرفة الملائمة للشرحة العمرية للطفل بقواعد تربوية وثقافية ونفسية علمية من خلال المزج بين الإصالة والمعاصرة مع التمسك بوسطية ديننا الإسلامي الحنيف.



الجبري خلال جولته في القناة



وزير محمد الجبري يشهد البث التجريبي لقناة (أطفال الكويت)

♦ من أهم أهداف القناة الجديدة الوقوف أمام التحديات الفكرية والثقافية الغربية عن المجتمع الكويتي

♦ لتلفزيون الكويت يشهد نقلة نوعية على طريق استعادة ريادة الإعلام الكويتي لتلفزيونياً وإذاعياً

الكويت) تعد نافذة تربوية وتعليمية وثقافية لأطفال الكويت وتسهم في بلورة شخصية الطفل الكويتي معتبراً أن إطلاق القناة الجديدة تمثل نقطة انطلاق لرسالة تلفزيون الكويت نحو التميز والإبداع.

باتي تتوجها لتوجيه واهتمام وحرص وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري بضرورة إنشاء قناة تلفزيونية كويتية تعني بشؤون الطفل.

وقال الخالدي إن قناة (أطفال

هذا الإنجاز بإضافة جديدة يضمها لتلفزيون دولة الكويت في مجال الإعلام المتخصص. ومن جانبه أكد وكيل وزارة الإعلام المساعد لقطاع التلفزيون سعود الخالدي أن إطلاق البث التجريبي لقناة (أطفال الكويت)

الرسمي لقناة أطفال الكويت خلال الاحتفال بإعيادنا الوطنية في شهر فبراير 2019. وبين أن محتوى قناة أطفال الكويت وبرامجها ستكون بمثابة توجه نموذجي للطفل الكويتي تربوياً ونفسياً وتعليمياً واصفاً

العمرية من مشاهدي قنوات تلفزيون دولة الكويت. وأكد أن تلفزيون دولة الكويت يشهد نقلة نوعية في طريق استعادة ريادة الإعلام الكويتي لتلفزيونياً وإذاعياً لافتاً إلى أن الوزارة ستحتفل بإطلاق البث

قاعدة التطور والتنمية لأي دولة، تحقيقاً لرؤية الكويت 2035. واعتبر أن إنشاء قناة أطفال الكويت تأتي نتيجاً لرؤية واستراتيجية وزارة الإعلام لاستكمال منظومة رسالتها الإعلامية والثقافية لكافة الفئات

دشن وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري أمس الأربعاء إطلاق البث التجريبي لقناة (أطفال الكويت) إضافة إلى افتتاح استوديو المحاكاة التمثيلية للطفل بحضور قيادي الوزارة وعدد من المهتمين بشؤون الطفل في البلاد.

وقال الوزير الجبري في تصريح صحفي عقب إطلاق إشارة البث التجريبي للقناة الجديدة أن أهمية هذه القناة تأتي انطلاقاً من رسالة التلفزيون الوطنية في بناء أجيال كويتية فكرياً وتربوياً وثقافياً تكون قادرة على المشاركة في بناء وتنمية الوطن. وأضاف أن من أهم أهداف القناة الجديدة الوقوف أمام التحديات الفكرية والثقافية الغربية عن المجتمع الكويتي بعاداته وتقاليده الأصيلة ووسطية منهج الدين الإسلامي الحنيف.

وأكد أن إطلاق قناة (أطفال الكويت) يمثل نقلة نوعية في التعاون والتنسيق بين وزارة الإعلام والجهات الحكومية والأهلية المسؤولة والمهتمة بقطاع الطفل من خلال الحرص على تقديم منتج إعلامي وثقافي كويتي رفيع المستوى. وشدد على الرعاية السامية من قبل سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد لقطاع الطفل والشاشة والشباب «الذين يمثلون

## للخروج بأفضل الدروس المستفادة

## الكويت تؤكد أهمية دراسة وتوثيق تجربة الحكمتين الجنائيتين في يوغسلافيا السابقة ورواندا

المحكمتين الجنائيتين الدوليتين لها نتيجة اغلقتها.

وأشار البناي إلى عدم موافقة الجمعية العامة على اعتماد ميزانية الألية المقترحة لفترة 2018-2019 ما أدى إلى قيام الألية بأعداد ميزانية منقحة ومنخفضة عن سابقتها وذلك عن طريق تسريع عدد من وظائفها وهو ما قد ينعكس سلباً على عمل الألية في تنفيذ ولايتها فضلاً عن انخفاض الروح المعنوية لدى موظفي الألية، والتي على سرعة الإجراءات التي يقوم بها القائمون على الألية من قضاة وادعاء وقلم المحكمة في المحاكمات المنظورة أمام قضاة الألية والتي من شأنها تسريع صدور الاحكام بحق المتهمين.

وتوّه البناي بالجهود التي قامت بها الألية لتكون هيكل صغيراً مؤقتاً وفعالاً لتقلص مهامه وحجمه مع مرور الوقت وفقاً لما نص عليه قرار انشائها وهو ما أكده تقرير التقييم الصادر من قبل مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

ولفت إلى الإجراءات التي من المزمع اتخاذها من قبل الألية والتي تشمل بتلبية شواغل الدول الأعضاء التي انضمت في القرار 2422 مؤدداً على ضرورة مواصلة أخذ الألية ملاحظات الدول الأعضاء حول عملها وذلك من أجل الوصول إلى النتيجة البتغاة من انشائها.

وأعرب عن شكره الجزيل لما تقدمه ببيرو بصفتها رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين وكذلك مكتب الشؤون القانونية ومكتب خدمات الرقابة الداخلية على ما يبذلونه من جهود لتنفيذ القرار 1966.



المستشار طارق البناي

ار تكابهم تلك الجرائم المحاكمة العادلة وفقاً للقوانين الدولية ذات الصلة.

ورحب البناي بالجهود التي يقوم بها كل من رئيس الألية والمدعي العام والرامية إلى تحسين أداء عمل الألية من خلال اعتماد مدونة قواعد السلوك المهني لقضاة الألية وابتكار طرق عمل ذات فعالية تساهم في تفسير إجراءات البحوث القانونية والتحليل وصياغة القرارات والإحكام الصادرة من قبل الألية دون الإخلال بالولاية المخصوص عليها في القرار 1966/2010 رغم التحديات التي تواجهها. وبين أن التحديات تتمثل في زيادة الأنشطة القضائية وذلك فيما يتعلق بطلبات إعادة النظر في الأحكام الصادرة للإطلاع على المعلومات السرية والإدعاءات المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة وذلك بسبب توقف الدعم الذي كانت تقدمه كل من

أكدت الكويت أهمية دراسة وتوثيق تجربة المحكمتين الجنائيتين في يوغسلافيا السابقة ورواندا بصورة معمقة للخروج بأفضل الدروس المستفادة والعمل على تسجيل نقاط القوة والضعف التي قد تكون شابت عملها بما يسمح بالبناء على الخبرات المكتسبة من هاتين التجربتين إذا ما اقتضت الحاجة إلى ذلك مستقبلاً.

جاء ذلك في كلمة الكويت خلال جلسة مجلس الأمن حول الألية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين والتي ألقاها المستشار طارق البناي مساء الثلاثاء. وقال البناي «شهدنا العام الماضي انتهاء ولاية المحكمة الدولية لمحكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي ارتكبت في إقليم يوغسلافيا السابقة وبذلك تكون اغلقت ملف أول محكمتين دوليتين جنائيتين معنيتين بمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وانتقال الاختصاص القضائي بشكل كامل لما تبقى من أعمال هاتين المحكمتين إلى الألية الدولية لتصريف الأعمال».

وأضاف أن «ذلك جاء بهدف استكمال النهج الذي يسلكه مجلس الأمن نحو اعلاء مبدأ سيادة القانون وتحقيق العدالة والحد من الإفلات من العقاب وترسيخها وصولاً إلى السلام والأمن الدوليين إذ أن السلام لا يعني إنهاء النزاعات المسلحة فحسب بل هو استعادة العدالة للضحايا الذين ارتكبت بحقهم جرائم الحرب والإبادة الجماعية والتطهير العرقي وذلك من خلال تقديم الأشخاص الذين ثبت

## بوشهري: مؤتمر الإسكان العربي فرصة لتبادل الأفكار والتجارب



د.جنان بوشهري خلال مشاركتها بمؤتمر الإسكان الخامس الذي تستضيفه البحرين

بمساهمات المؤسسات والهيئات الحكومية في إشراك القطاع الخاص في توفير مشاريع الإسكان الاجتماعي.

تسليط الضوء على دور القطاع العام في توفير السكن الاجتماعي وتوجهاته المستقبلية ومناقشة الرؤى المتعلقة

لاستضافتها المؤتمر متمنياً في الوقت ذاته لجميع المشاركين التوفيق والنجاح. ويهدف مؤتمر الإسكان العربي إلى

قالت وزيرة الدولة لشؤون الإسكان ووزيرة الدولة لشؤون الخدمات الكويتية جنان بوشهري أمس إن مؤتمر الإسكان العربي الخامس يعد فرصة لتبادل الأفكار والإطلاع على تجارب الدول في مجال مشاريع الإسكان.

جاء ذلك في تصريح أدلت به الوزيرة بوشهري (كونا) على هامش مشاركتها في فعاليات مؤتمر الإسكان العربي الخامس تحت عنوان «دور القطاع العام المستقبلي في السكن الاجتماعي» والذي تستضيفه البحرين بمشاركة وزراء الإسكان والتعمير بالدول العربية إضافة إلى نخبة من المختصين والمهتمين بقطاع الإسكان والتنمية المستدامة.

وأوضحت بوشهري أن ورش عمل المؤتمر ناقشت العديد من التحديات التي تواجه ملف القضية الإسكانية بالوطن العربي بشكل عام ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص.

وتدرج تحت هدف إعادة رسم دور القطاع العام في مجال السكن الاجتماعي من المحرك الرئيسي إلى منظم وشريك للقطاع الخاص وتطوير حلول ومبادرات مبتكرة تسهم في السكن المستدام.

وبينت أنه تم مناقشة الرؤى المتعلقة بمساهمات المؤسسات والهيئات الحكومية في إشراك القطاع الخاص في توفير مشاريع الإسكان الاجتماعي معربة عن شكرها وتقديرها للبحرين

## الكويت تؤكد التزامها التام بإدانة الممارسات غير المشروعة ضد سلامة الملاحة البحرية

الدول غير الأعضاء في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 للانضمام إليها وإلى كافة الصكوك المكملة لها لما لها من دور بارز في تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 لاسيما مساهمتها في تعزيز السلم والأمن الدوليين. وقالت الناصر أن زيادة الهدوء النسبي لحوادث القرصنة والسطو المسلح على السفن بعد فترة طويلة من استمرار هذه الهجمات تشكل مؤشراً إيجابياً لاستقرار الأوضاع في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن إذ أثبتت التقارير أن الهجمات التي تم الإبلاغ عنها هذا العام قبالة السواحل الصومالية هي هجومان فقط.

وأضافت أن الانخفاض في عدد الهجمات مقارنة بالاعوام الماضية يرجع إلى النتائج التي توصل إليها فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة ساحل الصومال في يوليو الماضي بالإضافة إلى اتساع نطاق ولايته إذ ساهمت كل هذه الإجراءات بفاعلية في تقليل معدل الهجمات المرتكبة والتي تهدد السلم والأمن الدوليين في البحار.



تهاني الناصر

وأوضحت الناصر أن الكويت شاركت في العديد من الأنشطة والاجتماعات التابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالبحر والمحيطات فيما شاركت أيضاً في الاجتماعات الدورية للمنظمة البحرية الدولية. وذكرت أن الكويت تدعو كافة

حصانات وامتيازات المحكمة الدولية لقانون البحار منذ عام 2002 بالإضافة إلى العديد من الصكوك الدولية المنظمة للعلاقات البحرية بين الدول والتي تضع الإطار القانوني لهذه العلاقات وتنظمها بالشكل الأمثل.

أكدت الكويت التزامها التام بإدانة كافة الأعمال والممارسات غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية وضرورة تعزيز الجهود الدولية والإقليمية لمواجهة القرصنة والسطو المسلح على السفن.

جاء ذلك في كلمة الكويت بالجمعية العامة للأمم المتحدة خلال مناقشة بند (المحيطات وقانون البحار) والتي ألقها المستشارة في وفد الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة تهاني الناصر مساء الثلاثاء.

وقالت الناصر إن قطاع النقل البحري يعتبر من أكبر نشاطات النقل في العالم وأهمها وأن تهديد هذا القطاع الهام بأي شكل من أشكال الممارسات غير المشروعة والإجرامية يعد هاجساً كبيراً لدى كافة الدول وقطاع الأعمال على حد سواء. وأكدت أهمية اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والتي تعد الكويت طرفاً فيها منذ عام 1994 مشيرة إلى أن الكويت تعد أيضاً طرفاً في كل من اتفاق تعديل الجزء الـ 11 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقية

## «القوى العاملة» تخفض رسوم تسجيل العمالة الوطنية إلى 10 دنانير

الحصول على الوظائف التي تناسبها والتي يمكن أن تحقق ما تصبو إليه من إنجاز وإبداع».

وأشار إلى أن الهيئة تحرص على عدم وقف المخصصات المالية للعمالة الوطنية «تحت أي ظرف» طالما أن العمالة على رأس عملها فإنها أقرت أن يكون تجديد العمالة الوطنية تلقائياً دون شرط مراجعة الموظف الإدارة المختصة على أن يتم استقطاع رسم التجديد لاحقاً في حال عدم وجود أي تغيير.

وأكد الموسى أن هذه الخطوة من شأنها أن تحفظ حقوق العمالة الوطنية وتعد من أي عمليات وقف صرف دعم العمالة لأغراض المراجعة أو ما شابه ذلك.

أعلنت الهيئة العامة للقوى العاملة عن بدنها تطبيق القرار بشأن تخفيض رسوم تسجيل العمالة الوطنية لدى الهيئة للراغبين في العمل بالقطاع الأهلي من 60 إلى 10 دنانير عند التسجيل وفي حال التجديد بعد مرور سنة يتم دفع رسوم 10 دنانير أخرى. وقال المدير العام للهيئة أحمد الموسى في تصريح صحفي أمس أن القرار الذي أصدرته وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية هذد الصباح يهدف إلى «تخفيف الأعباء المالية عن كاهل العمالة الوطنية».

وأضاف الموسى أنه «ياتي في إطار حرص الهيئة على دعم وتشجيع العمالة الوطنية وفساح المجال أمامها



أحمد الموسى